



أثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ  
الحوكمة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال اليمينية  
إعداد

د. السيد عبد النبي القرنشاوي  
مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة دمياط

el\_sayed1974@yahoo.com

د. ياسر محمد عبد العزيز سمره  
أستاذ المراجعة

كلية التجارة – جامعة دمياط

dryassersamra@hotmail.com

أ. وهيب إلياس يحيى الضلعي

مدرس مساعد المحاسبة

كلية التجارة - جامعة صنعاء

aldelee.waheeb@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني - العدد الثاني – الجزء الأول - يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

سمره، ياسر محمد؛ القرنشاوي، السيد عبد النبي؛ الضلعي، وهيب إلياس يحيى (٢٠٢١). أثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال اليمينية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢) ج ١، ٦٤٣-٦٨٨.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. من خلال تحليل الدراسات السابقة وتجارب الدول السابقة ومتطلبات المعيار ومبادئ الحوكمة الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، تم إعداد مدخل مقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضية، تم إعداد أداة جمع البيانات (الاستبيان)، وتوزيعه على عينة من المحاسبين القانونيين اليمنيين بلغ عددهم ٣٠٨ مدققاً، وبلغ عدد الإستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل الاحصائي (166) إستبانه. وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- يؤثر إيجابياً التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمنية.
- تعتبر جميع الخصائص النوعية للمعلومات مهمة في تحقيق جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسط، وكانت أهم هذه الخصائص هي، الأهمية النسبية، والموثوقية، والقابلية للفهم، والملائمة، والاكتمال.

وأوصت الدراسة، بضرورة اهتمام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في اليمن بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمنية، وضرورة إصدار الجهات الرسمية دليل خاص بحوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يراعي بيئة الأعمال اليمنية، والشكل القانوني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهيكل الملكية والإدارة.

## المقدمة

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من الركائز الأساسية في الاقتصاديات الحديثة، حيث تمثل الكم الأعظم من المنشآت والشركات العاملة في أي بلد، وتسيطر المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الأعمال في العالم، ابتداءً من دول الإقتصاديات الكبرى وحتى الأصغر، فأكثر من ٩٩٪ من الشركات لديها أقل من ٥٠ موظف، وهناك ٢١ مليون منشأة في دول الإتحاد الأوروبي، و ٢٠ مليون في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. (SAICA, 2009, p. 1)

و غالبية المنشآت في المنطقة العربية هي منشآت صغيرة ومتوسطة الحجم حيث تمثل بين 80% و 90% من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وتمثل حصة هامة من العمالة في القطاع الخاص وتحتل كل من مصر والسعودية وفلسطين والأردن والبحرين صدارة الدول العربية من حيث كثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بينما تمثل كل من مصر والمغرب والسعودية والجزائر واليمن مركز الصدارة في الدول العربية من حيث عدد المنشآت، ويبلغ متوسط مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية حوالي 33%، فيما يتراوح متوسط تلك المساهمة في الدول العربية بين 30% بالنسبة لكل من الإمارات والسعودية، و 35% في الجزائر، و 40% في الأردن، و 73% في تونس، و 80% في مصر، و حوالي 99% في لبنان (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠١٢).

ومع أهميتها الإقتصادية البالغة في مختلف دول العالم، إلا أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل في الثقة في جودة التقارير المالية التي تعدها، وفي صعوبة الحصول على تمويل من البنوك. فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير التقارير المالية الدولية IFRS (المعايير الكاملة)، دون مراعاة خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقامت أيضاً، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، والمنظمات والجهات الأخرى المهتمة بحوكمة الشركات، بإعداد مجموعة من المبادئ والإرشادات حول حوكمة الشركات، بدون أن تراعي خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأدى عدم ملائمة المعايير المحاسبية ومتطلبات الحوكمة للتطبيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، في معظم دول العالم، الى عدم قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS (المعايير الكاملة) وإعداد تقاريرها المالية للإستخدام الداخلي فقط، أو وفقاً للمتطلبات الضريبية، ويضاف إلى ذلك، أن عدم قيام تلك المنشآت بتطبيق مبادئ الحوكمة، أدى إلى ضعف جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفهم وثقة أصحاب المصالح ومستخدمي تلك التقارير، وخاصة الممولين والبنوك.

ولأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وحجمها في الإقتصاد المحلي للدول والإقتصاد العالمي، ولمعالجة المشكلة المرتبطة بجودة التقارير المالية لتلك المنشآت، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، في شهر يوليو ٢٠٠٩ بإصدار معيار دولي خاص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS (IASB, 2009) for SMEs)، حيث تم تبسيط متطلبات (المعايير) إعداد التقارير المالية، كمعيار وحيد، وأصبح المعيار ٢٣٠ صفحة، بدلاً من مايقارب ٣٠٠٠ صفحة في IFRS (المعايير الكاملة). ويشترك المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع مبادئ حوكمة الشركات، في أنهما يهدفان الى معالجة مشكلة جودة التقارير المالية والإفصاح والشفافية. ومن أجل إعداد تقارير مالية تتمتع بالجودة، تحتاج إلى بيئة يوجد فيها قواعد للرقابة الداخلية، وآلية لإتخاذ القرارات والتوجيه والإشراف، وتضمن التعامل العادل بين الشركاء، والشفافية العالية، وذلك ما تسعى إلى تحقيقه مبادئ الحوكمة. وقد وضع تقرير دليل سياسات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي قام بإعداده فريق عمل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتكليف من مجموعة العشرين (G20)

#### Global Partnership for Financial Inclusion's (GPFI) SME Finance Sub-Group

وبدعم من عدد من المؤسسات التمويلية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية IFC، الآتي:

- تؤدي معايير المحاسبة والمراجعة القوية إلى تحسين إمكانية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل عن طريق الحد من أوجه القصور في المعلومات وتشجيع الإقراض استناداً إلى البيانات المالية التي تعدها تلك المنشآت. (IFC and Global Partnership for Financial Inclusion, 2011, p. 44)
- يمكن زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل وأسواق المال عن طريق تحسين حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. (IFC and Global Partnership for Financial Inclusion, 2011, p. 40)
- وأوصت الدراسة، بضرورة تحسين جودة الإفصاح والحوكمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة إمكانية وصولهم لأسواق المال والتمويل. (IFC and Global Partnership for Financial Inclusion, 2011, p. 76)

## مشكلة الدراسة

تشكل في اليمن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بنية إقتصادية لا يستهان بها، كغيره من دول العالم الأقل نمواً، فوفقاً لآخر البيانات الإحصائية التي أجريت في اليمن، كانت هناك أكثر من ٤٠٠ ألف منشأة تعمل في اليمن في عام ٢٠٠٤، وتمثل المنشآت التي لديها أقل من ١٠ عمال أكثر من ٩٣٪ من إجمالي تلك المنشآت (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤)، وساهمت هذه المشاريع بحوالي ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٥. (الأسرج، ٢٠١٠)

إلا أن تلك المنشآت لا تقوم حتى الآن بإعداد تقاريرها المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، لوجود العديد من المعوقات التي تحد من إعداد المنشآت والشركات في بيئة الأعمال اليمنية تقاريرها المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى ما يتطلبه الالتزام بتلك المعايير من تكلفة لا تبرر العائد من إعداد التقارير المالية وفقاً للـ IFRS، خاصة من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإنحصار المستفيدين من تلك التقارير على الملاك، وخاصة أن معظم تلك المنشآت مؤسسات فردية، أو شركات عائلية.

وقد أثر ذلك على الثقة بجودة التقارير المالية التي تعدها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وقلص من قدرتها في الحصول على قروض وتسهيلات من البنوك، وهو ما انعكس سلباً على القطاع المصرفي اليمني، حيث تشير البيانات حول مدى تقدم النظام المصرفي وتطور الوساطة المالية في اليمن، مقاساً بنسبة الائتمان الموزع على القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحوالي نسبة ٧٪ مقارنة بحوالي 42٪ في الدول العربية، وبحوالي 75٪ في الدول النامية. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٣).

وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن صعوبة كبيرة في تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بنسختها الكاملة (IFRS)، لعدم وملاءمتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وللعبا الكبير ولصعوبة تطبيق العديد من متطلبات هذه المعايير، وأيضاً للتكلفة العالية على المنشآت، التي تفوق العائد، من إعداد تقاريرها المالية وفقاً لهذه المعايير. وتشكل هذه المنشآت نسبة تتجاوز ٩٣٪ من إجمالي بيئة الأعمال في اليمن، إلى ان عدد المنشآت والشركات التي تعد بياناتها المالية إختيارياً وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية قليل جداً.

ويعتبر إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) فرصة ملائمة، لمنظمي مهنة المحاسبة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن، لتبني وتطبيق المعيار، فقد خلصت دراسة (عزاوي و مهاوة، ٢٠١٢) إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقية للدول النامية من أجل تحقيق أهدافها المحاسبية

ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، خاصة الدول التي وجدت نفسها في حيرة بين رغبتها في تطبيق المعايير الدولية بشكلها الكامل، وبالتالي الاستفادة من فرص الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبين عدم قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التطبيق بسبب خصوصية أسواقها واقتصادها.

وأكدت على ذلك دراسة (Kaya & Maximilian, 2015) والتي أجريت على ١٢٨ دولة، حيث توصلت إلى أن البلدان الغير قادرة على تطوير مبادئ محاسبية محلية هي أكثر استعداداً لإعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وايضاً توصلت الدراسة -كما في الدراسات السابقة- الى إن البلدان ذات الجودة المنخفضة نسبياً في الهيئات المهنية والرقابية هي أكثر الدول اعتماداً على المعيار الجديد. وتعاني أيضاً، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن من غياب تطبيق مبادئ الحوكمة، وإنعكس ذلك سلباً على ثقة أصحاب المصالح بجودة التقارير المالية لتلك المنشآت، نتيجة لعدم وجود أدلة حوكمة تلائم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولعدم وجود دراسات، في حدود علم الباحث، اهتمت بدراسة النموذج الملائم لحوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الاعمال اليمينية، وتأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية التي تعدها هذه المنشآت.

ولأهمية حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بجودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يعتزم الإتحاد الأوربي القيام بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والملتزمة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على تطبيق حوكمة جيدة، لتحسين الرقابة والشفافية وجودة التقارير (Idowu & Caliyurt, 2014, p. 361).

وفي ضوء ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

" هل التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة، يؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟"

#### الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بجودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد توصلت دراسة (أوريشة، ٢٠١١) إلى أن معيار التقارير المالية الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتبر مهمة، وأن تطبيقها يؤثر إيجابياً على المحتوى المعلوماتي للإبلاغ المالي في تلك

المنشآت، وعلى ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في الإبلاغ المالي للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الأردن. وتوصلت دراسة (عزاوي و مهاوة، ٢٠١٢) إلى أن قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بتطبيق المعيار ستصبح قادرة على إعداد التقارير المالية بأقل تكلفة وبحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية، وإعداد تقارير مالية تظهر بعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية. وأكدت دراسة (تيجاني وبالرقي، ٢٠١٣) إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يساهم في توفير نفس المستوى من الجودة للمعلومات المحاسبية مقارنة بما توفره معايير التقارير المالية الدولية بشكلها الكامل.

وخلصت دراسة (Feltham, 2014) إلى وجود تأثير ضعيف لمعايير التقارير المالية الدولية على التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأوصت الدراسة بمزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالمعيار الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرض التحقق من مدى تأثير المعيار. وأظهرت دراسة (حمانة و صوام، ٢٠١٤) بأن المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ملائمة، وقابلة للفهم والمقارنة ولكنها ليست موثوقة، ومن أجل الوفاء بأهداف القوائم المالية ينبغي التقيد بقاعدة أساسية، هي أن تتضمن المعلومات المحاسبية حد أدنى من الخصائص النوعية. وتوصلت دراسة (ابراهيم، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة طردية بين إنخفاض متطلبات القياس والافصاح المحاسبي في المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبين جودة التقارير والقوائم المالية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأشار المشاركون في دراسة (Kiliç, Uyar, & Ataman, 2014)، إلى أن أهم مزايا المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتمثل في تحسين المقارنة والموثوقية والشفافية وجودة المعلومات المالية والفهم الواضح للقوائم المالية، مما ينعكس إيجابيا على عملية اتخاذ القرارات السليمة وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال بهذه المنشآت. وتوصلت دراسة (مجيد و سعيداني، ٢٠١٤) إلى أن ظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أدى الى توفير نفس جودة المعلومات مقارنة بمعايير التقارير المالية الدولية بنسختها الكاملة. وتوصلت دراسة (Demberel, Lkhagvasuren, & Chun Soo, 2015) إلى أن تبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الاصغيرة والمتوسطة حسن جودة التقارير المالية للمنشآت، ويتوافق ذلك، مع الأهداف المرجوة من تبني المعيار.

وأهم ما توصلت له دراسة (البسيوني، ٢٠١٧) هو أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية سوف يؤدي إلي تحسين جودة التقارير المالية، فضلاً عن الفائدة التي سوى تعود على أصحاب المصالح، وانخفاض المشكلات المحاسبية. وهدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٨) الى دراسة أهمية وكفاية القياس والإفصاح المحاسبى الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأغراض تحسين جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود إلتزام من جانب المنشآت المتوسطة حول بعض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبى الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى الخاص بالمنشآت المتوسطة، وتوجد فروق معنوية على مستوى القطاعات حول بعض متطلبات القياس والإفصاح المحاسبى الواردة بالمعيار المحاسبى المصرى الخاص بالمنشآت المتوسطة.

وهناك دراسات اهتمت بمعايير التقارير المالية الدولية ومبادئ الحوكمة وأثرهما على الإفصاح وجودة التقارير المالية، فقد هدفت دراسة (الجوهر، ٢٠١١) إلى قياس العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الأردنية وقواعد الحوكمة المرتبطة بتحديد مسؤوليات مجلس الإدارة ولتحقيق هذا الهدف استخدم منهج التحليل الوصفي من خلال استخدام الاستبانة التي تكونت من محورين أساسيين الأول يرتبط بقياس الخصائص النوعية والمحور الثاني يقيس قواعد الحوكمة المرتبطة بمسؤوليات مجلس الإدارة وباستخدام معامل الارتباط بيرسون تم تحديد طبيعة العلاقة بين المحورين، وتوصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة معنوية بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين قواعد الحوكمة وأن أكثر الخصائص ارتباطاً هي الموثوقية، وأن أقل الخصائص ارتباطاً هي خاصية الملائمة ثم الفهم، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من مقاييس جودة المعلومات بشكل عام لتطوير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يعزز الترابط بين العلوم المختلفة وكذلك يمكن تطوير القواعد الخاصة بمسؤوليات الإدارة في ضوء متطلبات تلك الخصائص.

وتوصلت دراسة (Sarigul, 2012) إلى وجود عوامل تساعد على رفع جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي، نظام المعلومات المحاسبى، معايير التقارير المالية الدولية، الرقابة الداخلية، حوكمة الشركات، الإفصاح والشفافية، إدارة المخاطر، المراجعة المستقلة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية بين جميع تلك العوامل وجودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ووضحت دراسة (Leung & Ilsever, 2013) بأن آليات الحوكمة مهمة في تحسين وتطوير الإفصاح والشفافية في التقارير المالية مع التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية.



وهدفت دراسة (Tin Hla & Isa, 2015) إلى التركيز على عولمة التقارير المالية وحوكمة الشركات ومستوى الإفصاح في ماليزيا وسنغافورا، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين التقارير المالية ذات الجودة العالية، والتزام الشركات بمعايير التقارير المالية الدولية، وتطبيقها لمتطلبات الحوكمة الجيدة، ومستوى الإفصاح في هذين الدولتين، وقدمت الدراسة بعض المقترحات لتحقيق التحول إلى وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية من قبل المنشآت من خلال تطوير حوكمة الشركات والإفصاح في دول منطقة ASEAN.

وهدفت دراسة (Wardhani & Rossieta, 2015) إلى دراسة أثر التقارب بين نظام الحوكمة ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات الأسيوية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، ويكون تأثير المعايير والحوكمة على جودة التقارير المالية أقوى في الدول الضعيفة في حماية المستثمرين، وتوصلت أيضاً، إلى أن الشركات الضعيفة في تطبيق الحوكمة، تتحسن جودة التقارير لديها بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وتؤكد نتائج الدراسة على أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية أصبح ذات أهمية كبيرة في الدول والشركات التي لديها أنظمة حوكمة ضعيفة.

وهدفت دراسة (Aksu & Espahbodi, 2016) إلى اختبار أثر التطبيق الطوعي لمعايير التقارير الدولية ومبادئ الحوكمة على جودة الإفصاح، في ظل القوانين التقليدية وهيمنة ملكية الأسرة، وتوصلت الدراسة الى أن درجات الشفافية والإفصاح قد تحسنت لعينة الدراسة (من شركات بورصة اسطنبول)، وكانت الشركات التي اعتمدت طوعاً المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، جودة الإفصاح لديها أعلى بكثير، و في عام ٢٠٠٥، أصبح تطبيق المعايير إلزامي، ووضحت نتائج الدراسة، إلى عدم وجود إختلاف كبير في جودة الشفافية والإفصاح سواءً كان تبني المعايير إلزامي أو بشكل طوعي، وأن مبادئ حوكمة الشركات والتبني الطوعي أو الإلزامي بتطبيق معايير التقارير الدولية قد كان لهم جميعاً آثار إيجابية كبيرة على جودة الشفافية والإفصاح.

وتعتبر هذه الدراسة الأولى، في حدود علم الباحث، التي تهتم بإعداد مدخل مقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة. وتسعى هذه الدراسة، إلى اختبار أثر تطبيق التكامل بين المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي حددها المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

ما يميزها عن الدراسات السابقة التي أجريت في بيئة الأعمال اليمنية، والدراسات الأخرى التي اهتمت بجودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

#### أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد اليمني، لحجمها الكبير وإسهامها في الناتج القومي ومحاربة البطالة، وتعتبر قضية وجود معايير لإعداد التقارير المالية في الجمهورية اليمنية من أكثر القضايا جدلاً والتي استمرت لعشرات السنين، مما أدى إلى عدم الثقة بجودة التقارير التي تصدرها تلك المنشآت. وبالتالي فإن الأمر يتطلب دراسة أثر تطبيق المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ( IFRS for SMEs)، ومبادئ الحوكمة، على جودة التقارير المالية لتلك المنشآت مما يدعم ثقة أصحاب المصالح في تلك التقارير، كما يمثل ذلك أهمية كبيرة لمهنة المحاسبة في اليمن ومستخدمي التقارير المالية التي تعدها المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

#### أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى إعداد مقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة، و إلى دراسة أثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسيستند الباحث في إختبار ذلك على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" في سنة ٢٠١٥، ونتائج الدراسات والبحوث ذات الصلة في الفكر المهني المعاصر.

#### فرضية الدراسة

يؤثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمنية.

#### محتويات الدراسة

تناول هذا القسم الإطار العام للدراسة، وستناول في بقية الدراسة الموضوعات التالية:  
القسم الثاني: الإطار النظري للدراسة، ويتناول الخصائص النوعية للمعلومات وفقاً للمعيار، والمدخل المقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة،  
القسم الثالث: الدراسة الميدانية  
النتائج والتوصيات

## القسم الثاني

### التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة وأثره على جودة التقارير المالية

#### ١- جودة التقارير المالية

تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات أحد الطرق المستخدمة لتقييم جودة التقارير المالية التي تصدرها المنشآت، وتعتبر جودة التقارير المالية من أهم الأهداف التي تسعى المنشآت لتحقيقها من تبني المعايير المحاسبية، سواء كانت محلية أو دولية. وعُرفت جودة التقارير المالية بأنها، مدى تقديم وإحتواء التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة والوضع المالي بها. بينما يعرفها آخرون على أنها، الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشركة، ولاسيما المتعلقة بقدرتها على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون. إن مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به المعلومات من مصداقية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الفنية والقانونية والرقابية والمهنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها (عامر، ٢٠١٢، صفحة ٣٨٥). وتعني جودة التقارير بوجه عام أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعة وواقعية دون تضخيم، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها (عبدالله، ٢٠١٦). وعرفها الدكتور الشيرازي "يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة" (الشيرازي، ١٩٩٠، صفحة ١٩٤).

ووفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، تعتبر المبادئ الأساسية، اللازمة لتقييم جودة التقارير المالية، هي التي ترتبط بالثقة بالأهداف وجودة الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية للشركة. وهذه الخصائص النوعية تعزز وتسهل تقييم فائدة التقارير المالية، والتي أيضاً، تؤدي الى تحقيق مستوى عالي من الجودة، ولتحقيق هذا المستوى من الجودة، يجب أن يتم عرض التقارير المالية بأمانة، وقابلة للمقارنة والتحقق، وفي التوقيت المناسب، وتكون أيضاً تلك التقارير مفهومة، ومن الأهمية أن تتوفر في التقارير المالية الشفافية، وألا تكون تقارير مالية مضللة للمستخدمين.

ووفقاً للتعريف الموضح ضمن الإطار المفاهيمي للتقارير المالية للـ FASB وISAB، تم الاتفاق على عناصر جودة التقارير المالية، حيث تتضمن الخصائص النوعية للمعلومات، وتتمثل في الملائمة، والعرض العادل، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت الملائم (Herath & Albarqi, 2017, p. 4). ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs)، ينبغي أن تعد التقارير المالية بصورة صادقة وعادلة، وتمثل المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي والتغيرات في المركز المالي بصورة عادلة، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والخصائص النوعية الرئيسية، وتتمثل الخصائص النوعية الرئيسية والتي تجعل المعلومات المقدمة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين هي إمكانية فهم هذه المعلومات وجوهريتها، وإمكانية الاعتماد والوثوق بها، وتغليبها للجوهر الفعلي على المظهر القانوني، وإكتمالها، وقابليتها للمقارنة، وتوفرها في التوقيت المناسب، وتحقيقها لمبدأ التوازن بين المنافع والتكاليف، هذا، وتعتبر المعلومات جوهرية، في حال كان إغفالها أو حذفها أو تغييرها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدمي التقارير المالية. وتعتبر جودة المعلومات أكثر أهمية لمستخدمي القوائم المالية من كميتها، وإذا لم تتحقق الفائدة بتوفير معلومات ذات جودة أفضل، فإن عملية إعداد التقارير المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS تبدو معيبة بأكملها (ويفر، ٢٠١٦، صفحة ٦٧). وكان الأهتمام سابقاً، على جودة التقارير المالية، متركز في الدول المتقدمة، وخاصة تقارير الشركات الكبيرة المدرجة في الأسواق المالية خدمةً لمستخدمي التقارير المالية من المستثمرين والمقرضين، والذي كان أيضاً الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال إصداره لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، إلى أن ظهر أهتمام المجلس بالتقارير التي تصدرها المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمستخدميها وأصحاب المصالح المهتمين بجودة التقارير التي تصدرها هذه المنشآت، وذلك من خلال إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) في سنة ٢٠٠٩.

ووضحت إحدى الدراسات إيجابيات تطبيق المعيار في الدول النامية، في: (Altarawneh, 2015, p. 81)

- تزيد من فرص تطوير جودة التقارير المالية في تلك الدول.
- تزيد من مستوى فهم التقارير المالية التي تصدر في هذه الدول، ومستوى الثقة فيها، وقابلية مقارنة التقارير المالية على المستوى المحلي والدولي.

## ٢- الخصائص النوعية للمعلومات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات، هي "تلك الخصائص التي يجب أن تنسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة" (الشيرازي، ١٩٩٠، صفحة ١٩٤).

وتحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تنسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة والقواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر أيضاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركات، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تنجم عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم (مخلوف، ٢٠١٤، صفحة ١٤٨).

وتم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس IASB (٢٠١٠) المذكور في معايير التقارير المالية الدولية IFRS بنسخته الكاملة، إلى الخصائص النوعية الأساسية والخصائص النوعية الثانوية، والخصائص الأساسية هي الملائمة والعرض العادل، والخصائص المساعدة هي القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم (Bakker, 2017, p. 29). بينما لم يتم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات في المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى خصائص أساسية وخصائص نوعية، وتم ذكر جميع الخصائص النوعية بتسلسل واحد، وبدون تقسيم.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

ويستعرض الإطار المفاهيمي في IFRS نفس الخصائص النوعية المذكورة في IFRS for SMEs، بالإضافة الى ذلك الإطار يتعامل مع مشاكل العرض العادل والتوازن بين الخصائص النوعية المختلفة. ويهتم الإطار بكل خاصية من الخصائص النوعية بتفاصيل أكثر من IFRS for SMEs، ولا يتوقع وجود إختلاف بينهما عند تطبيق الخصائص (Ernst & Young, 2010, p. 10).

وحدد المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتالي:

Understandability	-	القابلية للفهم
Relevance	-	الملائمة
Materiality	-	الأهمية النسبية
Reliability	-	الموثوقية
Substance over form	-	تغليب الجوهر على المظهر
Prudence	-	الحرص
Completeness	-	الاكتمال
Comparability	-	القابلية للمقارنة
Timeliness	-	التوقيت المناسب
Balance between benefit and cost	-	الموازنة بين المنفعة والتكلفة

### ٣- العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية ومبادئ الحوكمة

منذ بداية ظهور الأزمات المالية العالمية وفشل وإنهيار الشركات الكبرى في العديد من الدول، والتأثير الذي تسبب به ذلك على إقتصاديات تلك الدول، تزايد الإهتمام بتطبيق مبادئ ومتطلبات الحوكمة في الشركات بهدف تحسين الرقابة على إعداد التقارير المالية وزيادة جودتها، من أجل توفير المعلومات الملائمة والموثوق بها لمستخدمي تلك التقارير، لتقييم أداء الشركات وترشيد إتخاذ القرارات الإستثمارية. واهتمت المنظمات والهيئات الرقابية والإشرافية على أسواق المال، والمنظمات الدولية بإعداد وتطوير مبادئ ومتطلبات حوكمة تحقق الأهداف المرجوة منها في تحسين الرقابة وتوجيه أعمال الشركة وإعداد التقارير المالية، وتكون ملائمة للتطبيق في مختلف الأسواق المالية، مع الأخذ في الإعتبار الجوانب الإقتصادية والمتطلبات القانونية والتشريعية وأسواق المال، لكل دولة على حدة.

بالإضافة إلى ذلك، عملت المنظمات المهنية والهيئات الدولية والمحلية، على تحسين معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية، وكانت أهمها، ما قامت به لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وبعد إعادة هيكلة اللجنة، أستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في العمل على إعداد وتطوير معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية، بمسماه الأخير IFRS، من أجل إعداد تقارير مالية تحتوي على معلومات ملائمة وموثوقة تساعد مستخدمي تلك التقارير على إتخاذ القرارات الملائمة، والثقة بالأسواق المالية من قبل المستثمرين، وأيضاً، زيادة الثقة بالتقارير المالية التي تصدرها الشركات من قبل جميع مستخدمي تلك التقارير.

ويتضح جلياً، وجود علاقة وثيقة، تصل إلى درجة التكامل، بين كلاً من مبادئ ومتطلبات الحوكمة، ومعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، في سعيهما إلى توفير تقارير مالية موثوقة وملائمة لمستخدميها، وتتمتع بجودة عالية، من خلال توفر خصائص نوعية في المعلومات التي تحتويها. وتظهر أهمية مبادئ الحوكمة ومعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، في كونهما من العوامل الرئيسية التي لهما تأثير على جودة التقارير المالية (Herath & Albarqi, 2017, p. 6). فوفقاً لمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم تلك المبادئ ويرتبط بشكل كبير مع المبادئ الأخرى، ويتطلب هذا المبدأ توفير تقارير مالية ومعلومات تتمتع بالملائمة والموثوقية، والإفصاح عن العمليات والأحداث الجوهرية في الشركة، والشفافية في إتخاذ القرارات وإدارة الشركة.

ونص دليل مبادئ الحوكمة الصادر عن (OECD) على أن الهدف من حوكمة الشركات هو المساعدة في بناء جو من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل والاستقرار المالي ونزاهة الأعمال وبالتالي دعم النمو الأقوى ومجتمعات أكثر شمولاً (OECD, 2017, p. 7). وتوجد أيضاً، متطلبات محاسبية أخرى في مبادئ الحوكمة الصادر عن (OECD)، وذلك في المبادئ المتعلقة بالمعاملة المتساوية بين المساهمين والحفاظ على حقوقهم، وعلى حقوق أصحاب المصالح، وقيام مجلس الإدارة بمسئوليته، وكل ذلك لن يتحقق إلا من خلال تطبيق معايير محاسبة ومعايير إعداد تقارير مالية معتمدة، سواء كانت معايير محلية أو معايير دولية (IFRS) تتصف بجودة عالية، وتضمن توفير معلومات تتمتع بخصائص نوعية، تجعل التقارير التي تصدرها الشركات ذات جودة عالية، تلي متطلبات مستخدمي التقارير المالية من المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، وتساعد في فهم وتقييم أداء المنشأة، وتعزز من ثقتهم بالتقارير المالية التي تعدها هذه المنشآت وأداء الإدارة.

وقد توصلت دراسة (رايس و نوي، ٢٠١٣)، إلى أن تطبيق نظام الحوكمة يساعد على تحقيق العديد من الأهداف التي قد تساهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والرفع من أداءها وزيادة تنافسيتها، وذلك من خلال تدعيم عنصر الشفافية وتطوير إدارة المؤسسة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، وضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين أو الأطراف الأخرى ذات المصالح. وأوضحت دراسة (Kiliç, Uyar, & Ataman, 2014)، أن أهم مزايا المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة بتحسين المقارنة والموثوقية والشفافية وجودة المعلومات المالية والفهم الواضح للقوائم المالية مما ينعكس إيجابياً على عملية اتخاذ القرارات السليمة وكذلك تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال بهذه المنشآت.

ومن جانب آخر، يحتاج ويعزز من جودة ومستوى تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية المعتمدة في الشركات، تبني وتطبيق هذه الشركات لمبادئ ومتطلبات حوكمة تلائم هيكل الملكية والشكل القانوني للشركة ويتوافق مع المتطلبات القانونية في البلد التي تمارس فيه نشاطها، حيث يضمن ذلك، إلتزام الشركة بتلك المعايير وإعداد التقارير المالية وفقاً لمتطلبات المعايير بجودة عالية. وللتأكد من إلتزام الإدارة التنفيذية بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، يجب على المساهمين حماية مصالحهم في وجود شفافية أكبر في التقارير المالية، من خلال أتباع وتنفيذ آليات حوكمة شركات فعالة، كآلية لوضع السياسات والتوجيه ومراقبة سلوك الإدارة (Leung & Ilsever, 2013, p. 88). ويتحقق ذلك من خلال ما توفره مبادئ ومتطلبات الحوكمة من آليات وإجراءات، لها علاقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية، وتدعم تبني وجودة تطبيق معايير محاسبية معتمدة.



#### ٤- مقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة

نسعى في هذا الجزء من البحث إلى تقديم مقترح لمدخل يوضح الآليات والإجراءات اللازمة لتحقيق التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة، من أجل تحقيق الإستفادة القصوى المرجوة من تطبيق المعيار والمبادئ والإفصاح عن معلومات تتمتع بخصائص نوعية تضمن جودة التقارير المالية التي تعدها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوصيلها للمستفيدين من ملاك وشركاء ومساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، من أجل تعزيز الثقة بتلك التقارير وبالمنشأة، وضمان إستمرار وتوسع أعمالها، من خلال الإستثمارات والتمويلات اللازمة لتحقيق ذلك.

ويتطلب ذلك، قيام المنشآت بإعداد التقارير المالية من خلال تبني وتطبيق متطلبات الإعراف والقياس، والعرض، والإفصاح المذكورة والمنصوص عليها في أقسام المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال قيام المنشآت بتبني مبادئ الحوكمة، وإعداد دليل للحوكمة يتلائم مع هيكل ملكية والشكل القانوني للمنشأة في بيئة الأعمال البينية.

ويهدف المدخل المقترح، إلى توضيح الإجراءات والآليات اللازمة لتحقيق التكامل بين تطبيق معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة، من أجل تحقيق الآتي:

- ١ - ضمان جودة التقارير المالية التي تعدها المنشأة.
- ٢ - تحسين ثقة أصحاب المصالح في التقارير المالية التي تصدرها المنشأة، وأداء الإدارة.
- ٣ - تحسين إجراءات إتخاذ القرارات والرقابة على أعمال المنشأة، ومستوى أداء المنشأة.
- ٤ - تسهيل حصول المنشأة على التمويل اللازم لإستمرار وتطور أعمالها.
- ٥ - حماية حقوق الملاك/المساهمين وضمان المعاملة المتساوية بينهم.
- ٦ - حماية حقوق أصحاب المصالح، وتوفير معلومات ملائمة وموثوقة تساعدهم في تقييم المنشأة.
- ٧ - تحسين درجة ونوعية الإفصاح والشفافية عن قرارات وأعمال المنشأة.
- ٨ - تحسين قنوات وآليات الإتصال وتوصيل المعلومات
- ٩ - الحد من الفساد المالي والإداري في المنشأة.

- ١٠ - تحقيق التناسق والتناغم مع الدول الأخرى والمتطلبات الدولية من خلال تطبيق المعيار الدولي، ومبادئ الحوكمة، مما يسهل تعامل المنشأة مع الجهات والشركات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية.
- ١١ - إدارة المخاطر التي تواجهها المنشأة.
- ١٢ - تقوية العلاقات العائلية، وحماية حقوق أفراد العائلة، والأقليات من الشركاء، والمعاملة العادلة بينهم، وإستمرار أعمال العائلة التجارية للأجيال القادمة.
- ١٣ - تحسين وضع المنشأة التنافسي في السوق

ويتحقق التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ ومتطلبات الحوكمة، من خلال توفير كل منهما لآليات وإجراءات ومتطلبات، تساعد الآخر في تطبيق إجراءاته وآلياته الخاصة به وتحقيق الأهداف المرجوة منها. وتتركز النماذج المختلفة لحوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أصحاب المصالح وتسعى إلى حماية حقوقهم، بالإضافة إلى حماية حقوق الملاك والشركاء في حالة انفصال الملكية عن الإدارة في تلك المنشآت، وتسعى أيضاً، إلى تحقيق مبدأ الإفصاح والشفافية من خلال توفير معلومات وتقارير مالية ذات جودة عالية، ولن يتم ذلك، إلا باتباع معايير محاسبية وتقارير مالية تتمتع بالجودة والثقة والإعتراف الدولي، وتم إعدادها من قبل جهة مهنية دولية، ووفقاً لمتطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية الصادر عن OECD، ويجب أن تراعي المعايير المحاسبية طبيعة هذه المنشآت وتركيزها على حماية حقوق أصحاب المصالح وتوفير المعلومات والتقارير الملائمة لهم.

وشجع إصدار معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسهل على تلك المنشآت تبني وتطبيق متطلبات الحوكمة، من خلال التبسيط الكبير في متطلبات المعيار مقارنة بمعايير التقارير المالية الدولية بنسخته الكاملة، وتركيز المعيار على أصحاب المصالح وأخذ في الإعتبار متطلبات هذه الفئة من المستخدمين. وإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمتطلبات المعيار يحقق جزءاً كبيراً ورئيسياً من متطلبات وأهداف تبني والإلتزام بمبادئ الحوكمة، ويشترك المعيار ومبادئ حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مراعاتهم لخصوصية هذه المنشآت ومتطلبات وحقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع هذه المنشآت.

والإلتزام بإعداد التقارير المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، يعزز آليات ومتطلبات الحوكمة في تلك المنشآت من خلال تحقيقه لمتطلبات مبادئ الإفصاح والشفافية المذكور في الدليل الصادر عن OECD، من خلال توفيره لتقارير مالية

ومعلومات تتوفر فيها خصائص نوعية تلبي إحتياجات أصحاب المصالح وتضمن جودة تلك التقارير. ومن جهة أخرى، فإن تبني معايير التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإعداد تقارير مالية بجودة عالية، غير كافي ولن يتحقق، إذا لم يتوافق مع تبني وتطبيق المتطلبات المحاسبية الأخرى، من توفر إجراءات رقابة داخلية ملائمة، ونشاط مراجعة داخلية وتعيين مراجع حسابات خارجي مستقل، ويتحقق ذلك بتطبيق مبادئ الحوكمة ووجود مجلس إدارة أو مجلس إستشاري ولجنة مراجعة تضمن وتتأكد من توفر آليات حوكمة يضمن تطبيق المعيار ووجود المتطلبات والإجراءات التي تتأكد من الإلتزام بها وإعداد التقارير المالية بجودة عالية. فقد توصلت دراسة (سويدان، قاقيش، البطاينة، و حماد، ٢٠١٨)، إلى أن ضعف نظم الرقابة الداخلية وغيابها في بعض الأحيان في المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي من أكثر المعوقات لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه المنشآت.

ووجود المعيار ومبادئ حوكمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمينية، فرصة ويشجع تلك المنشآت في إتخاذ قرار بالإلتزام بهما، بحيث يتحقق من تطبيقهما التكاملي الذي تحتاجه هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويكون كسياسات ودليل إجراءات لهذه المنشآت، يسهل ويوجه عملها لتحقيق من ذلك الإستفادة المرجوة من تطبيق المنشأة للمعيار ومبادئ الحوكمة. وفيما يلي الإجراءات والآليات اللازمة لتحقيق التكاملي بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة:

#### أولاً: آليات وإجراءات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التكاملي مع مبادئ الحوكمة:

- يحقق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مبادئ الحوكمة المتمثل في:
- الإفصاح والشفافية، من خلال ما يوفره من بيانات عن نتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة، والمركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، والإفصاح عن السياسات المحاسبية والأحداث الجوهرية التي تؤثر على قرارات الملاك وأصحاب المصالح.
  - حقوق المالك/ الشركاء / المساهمين والمعاملة العادلة بينهم من خلال إظهار المركز المالي للمنشأة وصافي حقوق الملكية، وضمان حصول المالك أو الشركاء أو المساهمين على تقارير مالية معدة وفقاً لمعيار دولي يتصف بالجودة.

- 
- 
- مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح وتوفير تقارير مالية معدة وفقاً لمعيار دولي، بالإضافة، إلى تعزيز دور أصحاب المصالح في تقييم نشاط المنشأة والعلاقة بينهم.
- التقارير المالية التي تعد وفقاً للمعيار، تساعد في قيام المالك او مجلس الإدارة بمسئولياتهم، وتقييم أدائهم، ومدى الوفاء بمسئولياتهم تجاه المنشأة وأصحاب المصالح.
- ويتحقق ذلك، من خلال توفير المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الموضوعات والمتطلبات التي نصت عليها مبادئ الحوكمة الصادر عن OECD، التالية:
- ١) توفير تقارير مالية عن المركز المالي للمنشأة ونتائج عمليات الشركة والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية.
  - ٢) الاعتراف والقياس بعمليات وأحداث المنشأة وفقاً لمعايير معترف بها ومتبعة دولياً.
  - ٣) الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
  - ٤) الإفصاح عن أهداف الشركة والمعلومات غير المالية.
  - ٥) الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بملك/مساهمي المنشأة، والملكيات الكبرى لرأس مال المنشأة.
  - ٦) الإفصاح عن مكافأة اعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين الرئيسيين.
  - ٧) الإفصاح عن المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة.
  - ٨) الإفصاح عن المعلومات بين الأطراف المرتبطة (ذات العلاقة).
  - ٩) الإفصاح عن عوامل المخاطرة المتوقعة، والمشاكل التي قد تعيق استمرار أعمال المنشأة.
  - ١٠) الإفصاح عن المسائل الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
  - ١١) توفير معلومات لأصحاب المصالح تتمتع بخصائص نوعية تساعد في إتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة.
  - ١٢) العرض والإفصاح عن حقوق المالك/الشركاء/المساهمين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعاملة المتساوية بينهم.

---

---

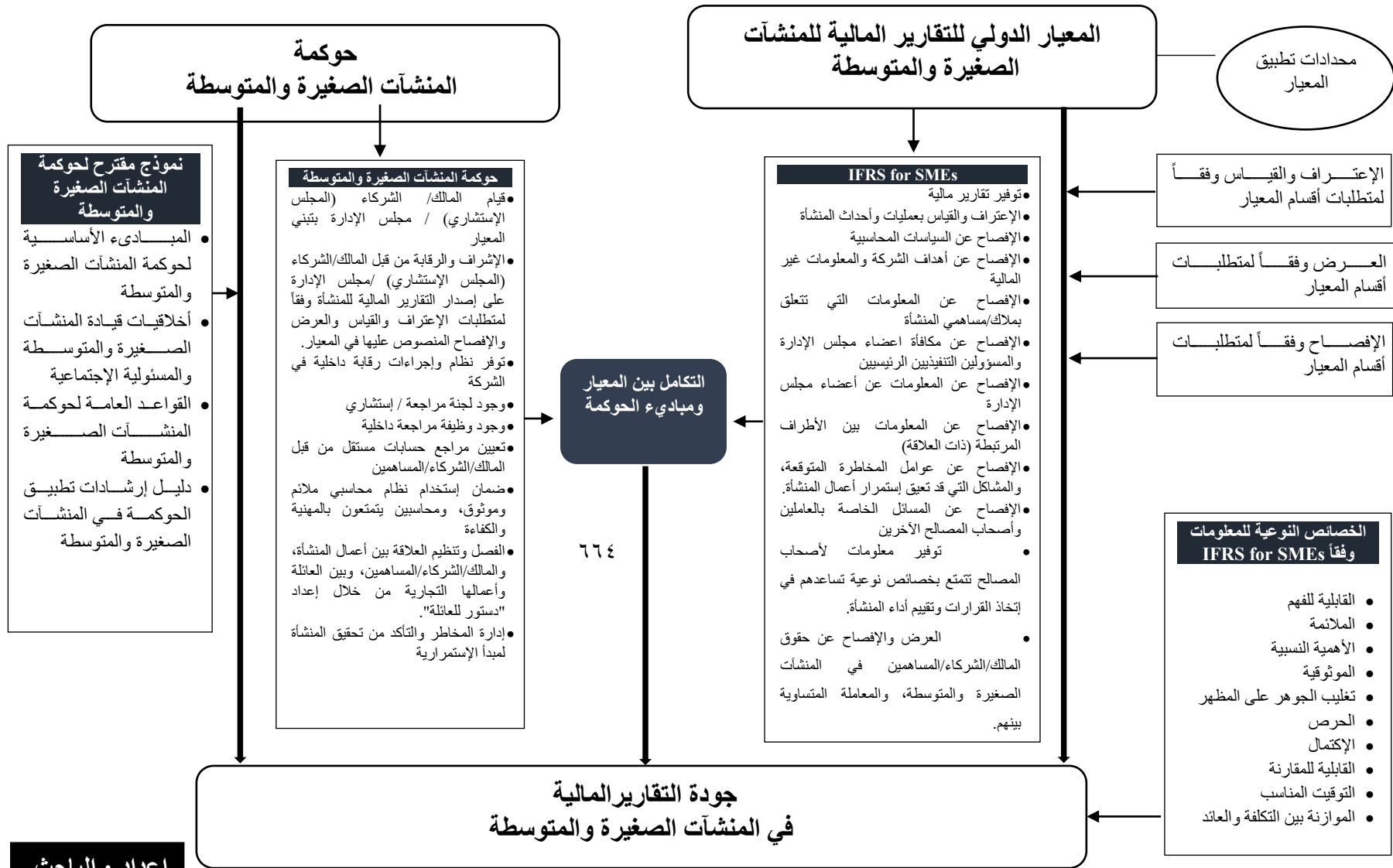
ثانياً: آليات وإجراءات مبادئ الحوكمة لتحقيق التكامل مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

لضمان قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتبني وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوفير تقارير مالية تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات، وتم إعداد هذه التقارير اعتماداً على نظام رقابة داخلية فعال ونظام محاسبي وإجراءات ملائمة، تحتاج إلى وجود آليات وإجراءات توفرها مبادئ الحوكمة، وهي كالتالي:

- ١) قيام المالك/الشركاء (المجلس الاستشاري) / مجلس الإدارة بتبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ٢) الإشراف والرقابة من قبل المالك/الشركاء (المجلس الاستشاري) / مجلس الإدارة على إصدار التقارير المالية للمنشأة وفقاً لمتطلبات الإعراف والقياس والعرض والإفصاح المنصوص عليها في المعيار.
- ٣) توفر نظام وإجراءات رقابة داخلية في الشركة.
- ٤) وجود لجنة مراجعة / إستشاري.
- ٥) وجود وظيفة مراجعة داخلية.
- ٦) تعيين مراجع حسابات مستقل من قبل المالك/الشركاء/المساهمين.
- ٧) ضمان استخدام نظام محاسبي ملائم وموثوق، ومحاسبين يتمتعون بالمهنية والكفاءة.
- ٨) الفصل وتنظيم العلاقة بين أعمال المنشأة، والمالك/الشركاء/المساهمين، وبين العائلة وأعمالها التجارية من خلال إعداد "دستور للعائلة".
- ٩) إدارة المخاطر والتأكد من تحقيق المنشأة لمبدأ الإستمرارية.

وفيما يلي مخطط لمقترح التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة، والخصائص النوعية لجودة التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

مخطط مقترح التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة و مبادئ الحوكمة



### القسم الثالث

#### الدراسة الميدانية

#### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة، حدد الباحث مجتمع الدراسة في مراجعي الحسابات الحاصلين على إجازة محاسب قانوني (مراجع حسابات معتمد) من الجهات المختصة، بإعتبار مجتمع المحاسبين القانونيين متخصصين ومهتمين بتطوير مهنة المحاسبة في بيئة الأعمال اليمنية. بالإضافة الى ذلك، تعتبر جمعية المحاسبين القانونيين هي الجهة الرئيسية المهتمة والتي تقود عملية تبني وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتم توزيع قائمة الإستبيان على عينة من المحاسبين القانونيين بلغ عددهم ٣٠٨ محاسبين، من خلال التواصل المباشر معهم وبواسطة أمين عام جمعية المحاسبين القانونيين، وبلغ عدد قوائم الإستبيان المستردة ١٧٢ قائمة، وتم إستبعاد ٦ قوائم إستبيان لعدم ملاءمتها للتحليل.

والجدول التالي يوضح عدد ونسبة قوائم الاستبيان المرسله والمستردة:

النسبة	العدد	قوائم الإستبيان
٪١٠٠	٣٠٨	القوائم الموزعة
٪٥٥,٨٤	١٧٢	القوائم المستردة
٪١,٩٥	٦	القوائم المستبعدة
٪٥٣,٨٩	١٦٦	القوائم الصالحة للتحليل

#### صدق وثبات قائمة الإستبيان

تم إجراء إختبار صدق وثبات قائمة الإستبيان المستخدمة في جمع بيانات الدراسة بإستخدام معامل كرونباخ ألفا (Alfa Cronbach) والتي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، ويركز على درجة الإتساق الداخلي بين بنود المتغير الخاضع للدراسة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين العناصر من ناحية، وحساب مساهمة كل عنصر في درجة الارتباط الإجمالي لجميع عناصر المتغيرات من ناحية أخرى، وكانت نتيجة أختبار كرونباخ ألفا عالية، حيث بلغت قيمة ألفا (94%) للأسئلة المتعلقة بالتكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة، وبلغت قيمة ألفا (91%) للأسئلة المتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات، وهذه القيم أعلى من النسبة المقبولة لألفا وهي ٦٠٪.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

### ثانياً: خصائص عينة الدراسة

تتمتع عينة الدراسة بعدة خصائص، والتي توضح مدى فهم عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة وأسئلة قائمة الاستبيان، وتؤكد على أهمية الاعتماد عليها في اختبار فرضية الدراسة وتحليل وتفسير النتائج.

#### ١- المؤهل العلمي

##### توزيع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي

النسبة %	عدد المراجعين	المؤهل العلمي
٦٠,٨%	١٠١	بكالوريوس
٣,٦%	٦	دبلوم عالي
٢١,٧%	٣٦	ماجستير
١٣,٣%	٢٢	دكتوراه
٠,٦%	١	أخرى
١٠٠%	١٦٦	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، وكان عددهم ١٠١ مراجعاً، ويشكلوا نسبة ٦٠,٨% من عينة الدراسة، وبلغ عدد المراجعين الحاصلين على شهادات عليا ٥٨ مراجعاً، ويشكلون نسبة ٣٥% (٢١,١% ماجستير، ١٣,٣% دكتوراه).

#### ٢- سنوات الخبرة

##### توزيع أفراد العينة بحسب سنوات الخبرة

النسبة %	عدد المراجعين	سنوات الخبرة
٤,٨%	٨	أقل من 5 سنوات
١٦,٣%	٢٧	5 سنوات وأقل من 10 سنوات
٢٢,٩%	٣٨	10 سنوات وأقل من 15 سنة
٣١,٣%	٥٢	15 سنة وأقل من 20 سنة
٢٤,٧%	٤١	20 سنة وأكثر
١٠٠%	١٦٦	الإجمالي



المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٢٤، ج٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

يوضح الجدول بأن العدد الأكبر من المراجعين لديهم خبرة في مجال المراجعة تتراوح ما بين ( 15 سنة وأقل من 20 سنة) وبلغ عددهم ٥٢ مراجعاً، ويشكلون نسبة ٣١,٣٪ من إجمالي عينة الدراسة، ويأتي في المرتبة الثانية المراجعين الذين خبرتهم أكثر من ٢٠ سنة، وعددهم ٤١ مراجعاً، بنسبة ٢٤,٧٪ من إجمالي عينة الدراسة.

ويلاحظ من عينة الدراسة، أن المراجعين الذين خبرتهم أكثر من ١٠ سنوات بلغ عددهم ١٣١ مراجعاً ويشكلون مانسبته ٧٨,٩٪ من إجمالي عينة الدراسة، مما يعزز أهمية عينة الدراسة لخبرتهم الطويلة في مجال المراجعة وإعداد التقارير المالية في بيئة الأعمال اليمنية.

### ٣- الشهادات المهنية

#### توزيع أفراد العينة بحسب الشهادات المهنية

النسبة %	عدد المراجعين	الشهادات المهنية
٧,٨ %	١٣	CPA (أمريكية)
٦,٠ %	١٠	ACCA (بريطانية)
٨٦,٢ %	١٤٣	أخرى
١٠٠ %	١٦٦	الإجمالي

يوضح الجدول بأن عدد المراجعين الحاصلين على شهادات مهنية دولية في مجال المراجعة بلغ ٢٣ مراجعاً بنسبة ١٣,٨٪ من إجمالي عينة الدراسة، وأغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم شهادات مهنية أخرى، تركزت معظمها في عضوية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين العرب، وشهادة مدقق داخلي معتمد (CIA).

### ٤- المعرفة والإطلاع على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

#### توزيع أفراد العينة بحسب معرفتهم وإطلاعهم على المعيار

النسبة %	عدد المراجعين	هل لديك معرفة أو أطلعت على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
٩٢,٢ %	١٥٣	نعم
٧,٨ %	١٣	لا
١٠٠ %	١٦٦	الإجمالي

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

يتضح من الجدول، أن الغالبية العظمى من المراجعين لديهم معرفة وأطلعوا على متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعددهم ١٥٣ مراجع ويشكلون نسبة ٩٢,٢٪ من إجمالي عدد أفراد عينة الدراسة، وهي نسبة كبيرة تدعم آراء عينة الدراسة حول أسئلة قائمة الاستبيان.

#### ٥- تدقيق منشآت تطبق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة

##### توزيع أفراد العينة بحسب تدقيق منشآت تطبق المعيار

النسبة %	عدد المراجعين	هل سبق و قمت بتدقيق حسابات منشأة في بيئة الأعمال اليمينية تعد بياناتها المالية وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة؟
٥٣,٦٪	٨٩	نعم
٤٦,٤٪	٧٧	لا
١٠٠٪	١٦٦	الإجمالي

يتضح من الجدول بأن ٨٩ مراجعاً، أي مانسبته ٥٣,٦٪ من عينة الدراسة، سبق لهم القيام بتدقيق حسابات منشأة في بيئة الأعمال اليمينية تعد بياناتها المالية وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة، ويدل ذلك على وجود خبرة لدى عينة الدراسة في المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

#### ثالثاً: تحليل النتائج واختبار الفرضية

ظهرت نتائج أسئلة قائمة الاستبيان المتعلقة بالمدخل المقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على النحو التالي:

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاي؛ أ. وهيب الضلعي

المدخل المقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة		
الإحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال
أولاً: آليات وإجراءات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التكامل مع مبادئ الحوكمة:		
٠.64469	4.1807	١ توفير تقارير مالية عن المركز المالي للمنشأة ونتائج عمليات المنشأة والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية.
٠.71883	4.1024	٢ الإعراف والقياس بعمليات وأحداث المنشأة وفقاً لمعايير معترف بها ومتبعة دولياً.
٠.65291	4.2651	٣ الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
٠.78541	3.9639	٤ الإفصاح عن أهداف المنشأة والمعلومات غير المالية
٠.85852	4.0482	٥ الإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بملك/مساهمي المنشأة، والملكيات الكبرى لرأس مال المنشأة.
٠.84489	4.0361	٦ الإفصاح عن مكافأة اعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين الرئيسيين.
٠.85616	3.9819	٧ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإعضاء مجلس الإدارة / المجلس الإستشاري /المالك.
٠.77568	4.1687	٨ الإفصاح عن المعلومات بين الأطراف المرتبطة (ذات العلاقة)
٠.77410	4.2470	٩ الإفصاح عن عوامل المخاطرة المتوقعة، والمشاكل التي قد تعيق إستمرار أعمال المنشأة.
٠.85402	3.8735	١٠ الإفصاح عن المسائل الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
٠.77824	4.1747	١١ توفير معلومات لأصحاب المصالح تتمتع بخصائص نوعية تساعدهم في إتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة.
٠.76726	4.0723	١٢ العرض والإفصاح عن حقوق المالك / الشركاء /المساهمين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمعاملة المتساوية بينهم.
ثانياً: آليات وإجراءات مبادئ الحوكمة لتحقيق التكامل مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:		

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

المدخل المقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة			
الإحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال	
٠.93695	4.0301	قيام (المالك /الشركاء) المجلس الإستشاري/ مجلس الإدارة، بتبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	١٣
٠.88402	3.9819	الإشراف والرقابة من قبل (المالك /الشركاء) المجلس الإستشاري/ مجلس الإدارة، على إصدار التقارير المالية للمنشأة وفقاً لمتطلبات الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	١٤
٠.80789	4.2831	توفر نظام وإجراءات رقابة داخلية في المنشأة.	١٥
٠.83430	4.0301	وجود لجنة مراجعة / أو إستشاري.	١٦
٠.86369	4.1325	وجود وظيفة مراجعة داخلية.	١٧
٠.86352	4.2048	تعيين مراجع حسابات مستقل من قبل المالك / الشركاء /المساهمين.	١٨
٠.81998	4.3012	ضمان إستخدام نظام محاسبي ملائم وموثوق، ومحاسبين يتمتعون بالمهنية والكفاءة.	١٩
٠.84056	4.1807	الفصل وتنظيم العلاقة بين أعمال المنشأة، والمالك/الشركاء/المساهمين، وبين العائلة وأعمالها التجارية من خلال إعداد " دستور للعائلة".	٢٠
٠.77143	4.2169	إدارة المخاطر والتأكد من تحقيق المنشأة لمبدأ الإستمرارية.	٢١
<b>0.54599</b>	<b>4.1179</b>	<b>جميع أسئلة الجزء الخامس</b>	

بلغ متوسط إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بمدخل الدراسة المقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٤,١١) بإحراف معياري قدره (٠,٥٤٥). أي أن عينة الدراسة توافق بدرجة كبيرة على أن المدخل المقترح للتكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة يتحقق من خلال تنفيذ الآليات والإجراءات المذكورة في أسئلة قائمة الإستبيان. وكانت آراء عينة الدراسة محصورة بين المتوسط الحسابي (٤,٣٠) والمتوسط الحسابي (٣,٨٧)، أي بين (موافق) و (موافق تماماً).

- 
- 
- ووفقاً لأراء عينة الدراسة، فإن آليات وإجراءات المعيار ومبادئ الحوكمة التي تحقق التكامل بينهما، وحصلت على أعلى متوسط حسابي، هي:
- ضمان إستخدام نظام محاسبي ملائم وموثوق، ومحاسبين يتمتعون بالمهنية والكفاءة.
  - توفر نظام وإجراءات رقابة داخلية في المنشأة.
  - الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
  - الإفصاح عن عوامل المخاطرة المتوقعة، والمشاكل التي قد تعيق إستمرار أعمال المنشأة.
  - إدارة المخاطر والتأكد من تحقيق المنشأة لمبدأ الإستمرارية.
  - تعيين مراجع حسابات مستقل من قبل المالك / الشركاء / المساهمين.
- حيث حصلت هذه الإجراءات على موافقة عالية من قبل عينة الدراسة، وركزت عينة الدراسة على ٤ إجراءات تحققها مبادئ الحوكمة، والاجراءات الاخرى تتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وحصلت بقية الإجراءات على متوسط حسابي عالي، وموافقة عينة الدراسة عليها لتحقيق التكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة، وكان أقل متوسط حسابي حصلت عليه هي الإجراءات التالية:
- الإفصاح عن أهداف المنشأة والمعلومات غير المالية
  - الإفصاح عن المسائل الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- وهي إجراءات مرتبطة بالمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث حصلنا على (3.96) و (3.87)، على التوالي.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

وظهرت نتائج أسئلة قائمة الاستبيان المتعلقة بالخصائص النوعية لجودة التقارير التقارير المالية على النحو التالي:

جودة التقارير المالية		
الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال
٠.79041	4.1325	١ عرض المعلومات الواردة بالقوائم المالية بطريقة تجعلها مفهومة من قبل المستخدمين الذين لديهم قدر معقول من المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، وبالمحاسبة، والرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. (القابلية للفهم)
٠.75335	4.0904	٢ توفير معلومات ملائمة لإحتياجات المستخدمين، يمكنها أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث السابقة، أو الحالية أو المستقبلية أو في تأكيد، أو تصحيح تقييماتهم السابقة. (الملائمة)
٠.84774	4.1807	٣ عرض المعلومات ذات الأهمية النسبية، والتي إذا تم حذفها أو تحريفها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة بالحذف أو التحريف. (الأهمية النسبية)
٠.78859	4.1627	٤ توفر معلومات موثوق فيها ويعتمد عليها، خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، وتعتبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو ما هو متوقع أن تعبر عنه. (الموثوقية)
٠.88319	3.9578	٥ المحاسبة عن وعرض العمليات المالية والأحداث الأخرى طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس - فقط - لمجرد شكلها القانوني. (تغليب الجوهر على المظهر)
٠.85582	4.0301	٦ الإعراف بحالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من الأحداث والظروف من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها، ومن خلال ممارسة قدر من الحرص (الحيطة والحذر) عند إعداد القوائم المالية. (الحرص)

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

جودة التقارير المالية			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال	
٠.82382	4.0783	توفير معلومات كاملة في القوائم المالية ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة. (الاكتمال)	٧
٠.86338	4.0060	قياس وإظهار الآثار المالية للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى المتشابهة -بشكل ثابت- في المنشأة من فترة لأخرى لتلك المنشأة، وبطريقة متسقة بين المنشآت المختلفة. وإطلاع المستخدمين على السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وعلى أي تغييرات في تلك السياسات وعلى الآثار المالية لتلك التغييرات. (القابلية للمقارنة)	٨
٠.82980	4.0482	توفير المعلومات للمستخدمين في التوقيت المناسب، ضمن الإطار الزمني لإتخاذ القرار. (التوقيت المناسب)	٩
٠.82980	3.9518	توفير معلومات للمستخدمين تزيد المنافع المستمدة منها عن تكاليف توفيرها. (الموازنة بين المنفعة والتكلفة).	١٠
<b>0.61468</b>	<b>4.0639</b>	<b>جميع الأسئلة</b>	

بلغ متوسط إجابات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستبيان المتعلق بتأثير التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة، على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال اليمينية (٤,٠٦) بإنحراف معياري قدره (٠,٦١٤). أي أن عينة الدراسة ترى أن التكامل بين المعيار والحوكمة يؤثر على جودة التقارير المالية من خلال ما توفره من خصائص نوعية للمعلومات. وكانت آراء عينة الدراسة محصورة بين المتوسط الحسابي (٤,١٨) والمتوسط الحسابي (٣,٩٥)، أي بين (مؤثر) و (مؤثر جدا).

وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (Sarigul, 2012) ودراسة (Tin Hla & Isa, 2015) ودراسة (Wardhani & Rossieta, 2015) ودراسة (Aksu & Espahbodi, 2016) إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق المعايير الدولية ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.

ووفقاً لأراء عينة الدراسة، حصلت جميع بنود الخصائص النوعية للمعلومات على متوسط حسابي متقارب، إلا أن أكثر الخصائص النوعية للمعلومات أهمية في تحقيق جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسط، هي:

- الأهمية النسبية
- الموثوقية
- القابلية للفهم
- الملائمة
- الاكتمال

وتتفق هذه النتائج مع دراسة (أوريثشة، ٢٠١١)، في تحقيق خاصيتي الملائمة والموثوقية، وتختلف في بعض الخصائص عما توصلت له دراسة (حمادة وصوام، ٢٠١٤) بأن المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ملائمة، وقابلة للفهم والمقارنة ولكنها ليست موثوقة. وتؤكد آراء عينة الدراسة، من خلال المتوسط الحسابي العالي التي حصلت عليه جميع الخصائص النوعية للمعلومات، على أن التكامل المقترح بين المعيار ومبادئ الحوكمة مهم وينتج عن تطبيقه مستويات عالية من الخصائص النوعية للمعلومات اللازمة لجودة التقارير المالية التي تعدها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمنية، وتحقيق أهداف المنشآت والجهات التنظيمية والتشريعية من تبني المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومن حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

#### أختبار الفرضية:

يمكن صياغة الفرضية العدمية والفرضية البديلة على النحو التالي:

- الفرضية العدمية (H0):  
لا يؤثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمنية.
- الفرضية البديلة (H1):  
يؤثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمنية.



المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

تم استخدام اختبار One-sample T-test عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بمستوى ثقة ٩٥٪ للمنحنى ذي طرفين وذلك من أجل اختبار رأي عينة الدراسة حول أسئلة الجزء السادس من الاستبيان الذي يدرس مدى تأثير تطبيق التكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية. وكانت نتائج اختبار اسئلة الجزء السادس كمايلي:

#### اختبار الفرضية بموجب اختبار (T-test) لعينة واحدة

مستوى الدلالة Sig.	T الجدولية	T المحسوبة	الإنحراف المعياري	المتوسط	
٠,٠٠٠	١,٩٧٦	٢٢,٢٩٩	٠.٦١٤٦٨	٤.٠٦٣٩	الفرضية

يوضح الجدول أن قيمة (t) المحسوبة بلغت (22.299) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (1.976)، كما أن مستوى دلالة المعنوية يقترب من الصفر، وهي أصغر من مستوى دلالة معنوية الدراسة (٠,٠٥).

ووفقاً لذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي:

يؤثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمينية.

وإختبار درجة ارتباط وتأثير التكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية (الخصائص النوعية للمعلومات)، قمنا باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$FRQUAL = \alpha_0 + \alpha_1 (IFRS-GOV) + e_i$$

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

حيث تمثل المعادلة المتغيرات والقيم التالية:

FRQUAL	المتغير التابع الذي يمثل جودة التقارير المالية (الخصائص النوعية للمعلومات)
$\alpha_0$	القيمة الثابت
$\alpha_1$	قيمة ميل المتغير المستقل
IFRS-GOV	المتغير المستقل الذي يمثل التكامل المقترح بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة
ei	الخطأ العشوائي للنموذج

وبما أن الفرضية تدرس أثر التكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية، اعتمدنا على تحليل علاقة الارتباط بين متغيري الفرضية، وكذا تحديد معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج، وكانت النتائج كالاتي:

#### (١) القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط للفرضية :

يوضح جدول " Model Summary " القوة التفسيرية لنموذج الانحدار المعتمد في دراسة الفرضية ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول:

#### نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية (جدول " Model Summary "

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	.٦٥٦ <sup>a</sup>	.٤٣٠	.٤١٩	.٤٦٨٤١

a. Predictors: (Constant), التكامل

يوضح جدول " Model Summary " قيم معاملات الارتباط الثلاثة، حيث بلغت قيمة ( R ) (٠,٦٥٦) ومعامل التحديد (R<sup>2</sup>) بلغ (٠,٤٣٠) ، بينما معامل التحديد المصحح (R<sup>2</sup>) بلغ (٠,٤١٩)، مما يعني أنه:

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

- توجد علاقة ارتباط معنوية بين المتغيرين بمعامل يقدر ب (٠,٦٥٦)، وعليه فالارتباط بين التكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة وجودة التقارير المالية متوسط.
- النموذج يفسر ٤٣٪ من الاختلافات في قيم المتغير التابع، في حين أن ٥٧٪ من الاختلافات ناتجة عن عوامل أخرى، وبعبارة أخرى فإن التكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة يساهم بـ ٤٣٪ في تحقيق جودة التقارير المالية من حيث تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات، و ٥٧٪ تعزى لمتغيرات أخرى.

(٢) التأكد من صلاحية نموذج الانحدار الخطي البسيط المستخدم لدراسة الفرضية:

لإختبار معنوية الانحدار البسيط تم استخدام تحليل التباين "ANOVA"، وكانت النتائج كالتالي:

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية (جدول "ANOVA")

ANOVA <sup>a</sup>					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	20.865	1	20.865	82.500	.000 <sup>b</sup>
Residual	41.478	164	.253		
Total	62.343	165			

a. Dependent Variable: جودة التقارير  
b. Predictors: (Constant), التكامل

يحتوي جدول تحليل التباين "ANOVA" على نتائج اختبار معنوية الانحدار، حيث نجد أن (sig.=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبناء على ذلك توجد دلالة لنموذج الانحدار الخطي البسيط المعتمد في الدراسة، ويمكن الإعتماد عليه لتحليل الفرضية المطروحة والإجابة عليها.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاي؛ أ. وهيب الضلعي

### ٣) تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط واختبار الفرضية:

لتقدير معاملات نموذج الانحدار الخطي البسيط اعتمدنا على جدول " Coefficients "، وتظهر نتائجه في الجدول الآتي:

#### نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للفرضية ( جدول " Coefficients " )

Coefficients <sup>a</sup>					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1.382	.298		4.639	.000
التكامل	.651	.072	.579	9.0	.000

a. Dependent Variable: جودة التقارير

يحتوي جدول المعاملات "Coefficients" على تقديرات لمعالم النموذج، حيث كانت قيمة  $(\alpha_0=1.382)$ ، وقيمة  $(\alpha_1 = 0,651)$ ، وبناء على ذلك فإن النموذج المقدر هو:

$$FRQUAL = 1.382 + 0.651) IFRS-GOV) + e_i$$

يتضح من المعادلة السابقة، أن قيمة الميل كانت موجبة  $(\alpha_1 = 0,651)$ ، مما يعني وجود أثر إيجابي متوسط بين تطبيق التكامل وجودة التقارير المالية، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تحسن تطبيق التكامل بين المعيار ومبادئ الحوكمة بدرجة واحدة، كلما أدى ذلك إلى تحسن متوسط في جودة التقارير المالية بما يعادل ٠,٦٥١ درجة.

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

١. وافقت بدراسة كبيرة عينة الدراسة، على المدخل المقترح للتكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة، والذي يتحقق من خلال:
  - آليات وإجراءات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التكامل مع مبادئ الحوكمة
  - آليات وإجراءات مبادئ الحوكمة لتحقيق التكامل مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢. أهم آليات وإجراءات المعيار ومبادئ الحوكمة التي تحقق التكامل، هي:
  - ضمان استخدام نظام محاسبي ملائم وموثوق، ومحاسبين يتمتعون بالمهنية والكفاءة.
  - توفر نظام وإجراءات رقابة داخلية في المنشأة.
  - الإفصاح عن السياسات المحاسبية.
  - الإفصاح عن عوامل المخاطرة المتوقعة، والمشاكل التي قد تعيق استمرار أعمال المنشأة.
  - إدارة المخاطر والتأكد من تحقيق المنشأة لمبدأ الإستمرارية.
  - تعيين مراجع حسابات مستقل من قبل المالك / الشركاء / المساهمين.
٣. يؤثر التكامل بين المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمينية.
٤. تعتبر جميع الخصائص النوعية للمعلومات مهمة في تحقيق جودة التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسط، وكانت أهم هذه الخصائص تتمثل في:
  - الأهمية النسبية
  - الموثوقية
  - القابلية للفهم
  - الملائمة
  - الاكتمال
٥. التكامل المقترح بين المعيار ومبادئ الحوكمة مهم وينتج عن تطبيقه مستويات عالية من الخصائص النوعية للمعلومات اللازمة لجودة التقارير المالية التي تعدها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمينية.

### ثانياً: التوصيات

- وفقاً للنتائج التي توصلت له الدراسة، يوصي الباحث:
١. ضرورة أهتمام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة في اليمن بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال اليمنية.
  ٢. العمل على تطبيق المعيار في اليمن على مراحل، بحيث يتم تطبيق المعيار بشكل طوعي لعدة سنوات، ثم يتم دراسة وتقييم ذلك، والانتقال لتطبيق المعيار بشكل إلزامي.
  ٣. تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تطبيق المعيار من خلال تقديم الحوافز التشجيعية، من خلال المزايا والاعفاءات الضريبية، والتكريم، والتسهيلات في منح القروض، والمنح الحكومية، أو أي حوافز أخرى ملائمة.
  ٤. إدراج الكليات والمعاهد المهنية متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن المناهج الدراسية في قسم المحاسبة.
  ٥. إصدار الجهات الرسمية دليل خاص بحوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يراعي بيئة الأعمال اليمنية، والشكل القانوني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهيكل الملكية والإدارة.
  ٦. تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تبني والتطبيق الطوعي لمبادئ الحوكمة، واختيار نموذج حوكمة ملائم لها.
  ٧. عقد ورش عمل ومؤتمرات، بشكل دوري، حول أهمية حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

## المراجع

- أحمد محمد مخلوف، (٢٠١٤)، مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الجهاز المركزي للإحصاء، (٢٠٠٤)، إحصاء المؤسسات، الجهاز المركزي للإحصاء\_الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٤، الجمهورية اليمنية: الجهاز المركزي للإحصاء.
- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠١٨)، المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعتمد في المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، (٢٠١٥)، دليل خدماتي ومعلوماتي إحصائي للمنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر، صنعاء، اليمن.
- إنتصار حسين علي عبدالله، (٢٠١٦)، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات و أثرها على جودة التقارير المالية، رسالة دكتوراه، جامعة الرباط الوطني، المغرب.
- آيات هاشم محمد الصغير أحمد، (٢٠١٨)، تفعيل استخدام معايير المحاسبة الخاصة بالمنشآت المتوسطة كمنهجية لتحسين جودة القياس والإفصاح المحاسبي، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، مصر.
- حدة رايس، و فطيمة الزهرة نوي، (٢٠١٣)، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة كسادى مرباح، الجزائر.
- حسين الأسرج، (٢٠١٠)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، <http://mpr.aub.uni-muenchen.de/22300>.
- خالد عريج أبوريشة، (ديسمبر، ٢٠١١)، واقع الإبلاغ المالي في المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة في ضوء معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة : دراسة ميدانية في المنشآت الصناعية الأردنية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بور سعيد، مصر، الصفحات ١١٧-١٣١.
- دعاء عبدالوهاب عبدالله عامر، (٢٠١٢)، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية طبقاً للمتطلبات الحديثة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٣، السنة ١٦ .
- شرشافة تيجاني، و الياس بالرفي، (٢٠١٣)، مدى ملاءمة متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مؤتمر واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٢٤، ج٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

- شعباني مجيد، و محمد السعيد سعيداني، (٢٠١٤)، معايير التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة القاهرة.
- صلاح حسن علي سلامة، (٢٠١١)، مؤشر مقترح لقياس وتقييم مستوى جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٢، الجزء ٢.
- صندوق النقد العربي، (٢٠١٣)، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تأليف التقرير الإقتصادي العربي الموحد (صفحة ٢٢١)، صندوق النقد العربي.
- عايدة حمد المهدي، (٢٠٠٩)، مدى ملاءمة متطلبات مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم (المنشآت الخاصة) للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، الاردن.
- عباس مهدي الشيرازي، (١٩٩٠)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
- عبد الحميد مانع علي الصيخ، (١٩٩٨)، المعايير المحاسبية الدولية : دراسة في مدى استخدامها و ملائمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية، اطروحة (دكتوراة)، الجامعة المستنصرية، العراق.
- عبدالمك إسماعيل حجر، (٢٠١٨)، تبني وتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في الجمهورية اليمنية(الواقع المهني ومتطلبات التطوير)، دراسة غير منشورة، صنعاء، اليمن.
- عمر عزاوي، و أمال مهاوة، (٢٠١٢)، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : فرصة وتحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر)، مجلة الباحث، عدد ١١، الصفحات ٩٥-١٠٢.
- كريمة علي الجوهر، (٢٠١١)، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة ، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، الصفحات ١٠٣-١٢٨.
- كمال حمادة، و ريم صوام، (ديسمبر، ٢٠١٤)، تقييم جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد ١٤، الصفحات ١٩٧-٢٢٢.
- لجنة المعايير بجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، (٢٠١٥)، معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الوقائع المصرية، العدد ١٥٨، تابع (أ)، ٩ يوليو.
- ليزا ويفر، (٢٠١٦)، إدارة التحول من US GAAP إلى IFRS، تعريب لجنة البحوث والتطوير، جمعية المحاسبين والمدققين الداخليين، مصر، دار حميثرة للنشر.



المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

لينا جمال حماد، (٢٠١٠)، مدى ملاءمة بيئة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، الأردن.

محمد حامد تمرز، و حمدي محمود فادوس، (٢٠٠٢)، مقدمة في القوائم المالية، عمان: جهاز توزيع ونشر الكتاب الجامعي.

محمد سعيد عبده الحاج، (٢٠٠٢)، إطار مقترح لوضع معايير المحاسبة المالية في الجمهورية اليمنية، اطروحة (دكتوراة)، جامعة الاسكندرية، مصر.

محمود عصام حنفي، (٢٠٠٦)، التزام الشركات بالشفافية والإفصاح، مؤتمر الشفافية والإفصاح (الصفحات ٤-٥)، جامعة بنها، مصر.

مؤسسة التمويل الدولية، (٢٠١٢)، قاعدة بيانات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، IFC.

ميشيل سعيد سويدان، محمود حسن قاقيش، هنادي تركي البطاينة، و لينا جمال حماد، (٢٠١٨)، مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن: دراسة استكشافية من وجهة نظر مدققي الحسابات الأردنيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٤، العدد ٢، الصفحات ٢٣٩-٢٦٠.

هيام محمد ابراهيم، (٢٠١٤)، دراسة تحليلية لمدي إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الاعمال المصرية، مجلة المال والتجارة، مصر، ع ٥٤، الصفحات ٣٩-٤٨.

هيثم محمد عبد الفتاح السيد البسيوني، (٢٠١٧)، تحسين جودة المحتوى الإخباري للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية (دراسة تطبيقية)، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة بور سعيد.

Aksu, M., & Espahbodi, H. (2016). The Impact of IFRS Adoption and Corporate Governance Principles on Transparency and Disclosure: The Case of Borsa Istanbul. *Emerging Markets Finance & Trade*, 52, pp. 1013-1028.

Altarawneh, M. S. (2015). An Investigation into the Suitability of International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) in Jordan. doctoral thesis, Liverpool John Moores University, United Kingdom.

- 
- 
- Bakker, E. (2017). Interpretation and Application of IFRS Standards, First Edition,. John Wiley & Sons, Ltd.
- Beest, F. v., Braam, G., & Boelens, S. (2009, April). Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics. Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, The Netherlands.
- Chand, P., Patel, A., & White, M. (2015). Adopting International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Enterprises. Australian Accounting Review, No. 73 Vol. 25 Issue 2.
- Demberel, B., Lkhagvasuren, D., & Chun Soo, K. (2015, June). The Effect of IFRS for Small and Medium Enterprises in Mongolia. Journal of Financial and Accounting Information, Volume 15, Issue 2, Korean Accounting Information Society, pp. 1-14.
- Ernst & Young. (2010). IFRS for small and medium-sized entities: A comparison with IFRS- the basics.
- Feltham, D. (2014). The Adoption of International Accounting Standards for Small- and Medium-Sized Entities. Doctor Thesis, Walden University Collge of Management and Technology, UK.
- Helen , S. S., & Susela, D. (2015). IMPLEMENTING IFRS FOR SMES: CHALLENGES FOR DEVELOPING ECONOMIES. International Journal of Management and Sustainability, Vol. 4, No. 3, pp. 39-59.
- Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017, March). Financial Reporting Quality: A Literature Review. International Journal of Business Management and Commerce, Vol. 2 No. 2.
- Hla, D. T., & Isa, A. b. (2015). Globalisation of Financial Reporting Standard of Listed Companies in Asean Two: Malaysia and Singapore. International Journal of Business and Society, Vol. 16 No. 1, pp. 95-106.

- 
- 
- Holt, D. W. (2012). THE NEW (AICPA) FINANCIAL REPORTING FRAMEWORK (FRF) FOR SMALL & MEDIUM-SIZED (SME) ENTITIES. www.holtcpe.com.
- IASB. (2009). IFRS FOR SMES. International Accounting Standards Board.
- IASB. (2015). IFRS FOR SMES. International Accounting Standards Board.
- Idowu, S. O., & Caliyurt, K. T. (2014). Corporate Governance International: An introduction. Berlin Heidelberg: Springer-Verlag.
- IFC and Global Partnership for Financial Inclusion. (2011). SME Finance Policy Guide.
- IFRS Foundation. (2010). Conceptual Framework.
- IFRS Foundation. (2016). Pocket Guide to IFRS Standards: the global financial reporting language.
- IFRS Foundation. (Dec 2016). IFRS for SMEs Fact Sheet.
- IFRS Foundation. (July 2013). IFRS for SMEs Fact Sheet.
- Kaya, D., & Maximilian, K. (2015). Countries' Adoption of the International Financial Reporting Standard for Small and Medium-sized Entities (IFRS for SMEs) – Early Empirical Evidence. Accounting and Business Research, Vol. 45, Issue 1,, pp. 93-120.
- Kiliç, M., Uyar, A., & Ataman, B. (2014). Preparedness for and perception of IFRS for SMEs: evidence from Turkey. Accounting and Management Information Systems, 13(3), pp. 492-519.
- KYTHREOTIS, A. (2014, October). QUALITY BASED ON IFRS CONCEPTUAL FRAMEWORK'S FUNDAMENTAL QUALITATIVE CHARACTERISTICS. European Journal of accounting, Finance & Business, Volume 2/2014, Issue (3).
- Leung, R., & Ilsever, J. (2013). Review of Evidence between Corporate Governance and Mandatory IFRS Adoption from the Perspective of

- 
- 
- Agency Theory and Information Asymmetry. *Universal Journal of Accounting and Finance* 1(3), 2013, p. 90.
- OECD. (2017). *G20/OECD Principles of Corporate Governance* (Arabic version). Paris: OECD Publishing.
- Rudzani, S., & Manda, D. C. (2016). An assessment of the challenges of adopting and implementing IFRS for SMEs in South Africa. *Problems and Perspectives in Management*, Volume 14, Issue 2.
- SAICA. (2009). *IFRS for SMEs A summary*. The South African Institute of Chartered Accountants.
- Sarigul, H. (2012). The Readiness of Small and Medium Sized Enterprises in Turkey to Basel Regulations in Terms of Qualitative Factors. *Istanbul Conference*, May 24-26, 2012. [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Tin Hla, D., & Isa, A. b. (2015). Globalisation of Financial Reporting Standard of Listed Companies in Asean Two: Malaysia and Singapore. *International Journal of Business and Society*, Vol. 16 No. 1, 2015, pp. 95-106.
- Wardhani, R., & Rossieta, H. (2015, January). The Effect of Governance System and Degree of Convergence to IFRS on the Quality of Financial Reporting. *Corporate Ownership and Control*, pp. 409-423.
- Yurisandi, T., & Puspitasari, E. (2015). Financial Reporting Quality – Before and after IFRS Adoption Using NiCe Qualitative Characteristics Measurement. *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 211, pp. 644-652.

---

---

**A Proposed Approach for Integration between International Financial Reporting Standard for SMEs and Corporate Governance Principles and its impact on the Quality of Financial Reporting**  
**A field Study in the Yemeni Business Environment**

*By*

**Waheeb Elias Yahya Aldelee**

Assistant Lecturer of Accounting- Sana'a University- Yemen

**ABSTRACT**

The research aimed to study the impact of the integration of International Financial Reporting Standard for Small and Medium-Sized Entities (IFRS for SMEs Standard) and Principles of Corporate Governance on the quality of SME financial reporting. Through studying related literature, previous country experiences, requirements of IFRS for SMEs and OECD Principles of Corporate Governance, an approach for integrating IFRS for SMEs and Principles of Corporate Governance was developed. In order to achieve the objectives of the research and test the research hypothesis, a questionnaire was developed and distributed to a sample of 308 Yemeni chartered public accountants (Auditors), and 166 questionnaires were retrieved.

**The research key findings include:**

- The integration of IFRS for SMEs and Principles of Corporate Governance has a positive impact on the quality of SME financial reporting in Yemen.
- All qualitative characteristics of information are significant to achieve SME financial reporting quality; the key characteristics include materiality, reliability, understandability, relevance, and completeness.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٢، ع ٢٤، ج ٢، يوليو ٢٠٢١)  
د. ياسر سمره؛ د. السيد القرنشاوي؛ أ. وهيب الضلعي

---

---

The research concluded with recommendations including that it is necessary that regulators of accounting profession in Yemen pay greater attention to applying the IFRS for SMEs Standard, and develop and issue an especial SME governance manual considering the Yemeni business environment, legal forms of SMEs, ownership and management structure.

**Key words:** Corporate Governance, International Financial Reporting Standard (IFRS), Small and Medium-Sized Entities (SMEs), Yemeni business environment.